من رابين إلى آيزنكوت.. إنتاج مقدمات الاغتيال السياسي في إسرائيل

د/ محمد أحمد صالح

تكشف المقارنة بين اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين في ٤ نوفمبر ١٩٩٥م، والتطورات السياسية الراهنة في إسرائيل، عن عودة إشكالية خطيرة تتعلق بحدود المعارضة السياسية، ومشروعية المشاركة الفلسطينية في تشكيل الحكومات، ودور التيارات الدينية والقومية المتطرفة في إعادة تعريف الخصم السياسي باعتباره تهديدًا للدولة والهوية اليهودية.

ولا تكمن أهمية المقارنة في مجرد تشابه الخطاب السياسي بين مرحلتين، وإنما في احتمال إعادة إنتاج بعض الظروف التي سبقت اغتيال رابين: نزع الشرعية عن الحكومة أو المعارضة، والتشكيك في وطنية الخصوم، وتوظيف الدين والهوية القومية في الصراع على السلطة، والتسامح مع خطاب التهديد، ثم تراجع الحواجز التي تفصل بين التعبئة السياسية والعنف المادي.

ويحتل بنيامين نتنياهو موقعًا محوريًا في هذه المقارنة؛ فقد كان عام ١٩٩٥م أحد أبرز قادة المعارضة لحكومة رابين، وشارك في التعبئة السياسية ضدها، وأصبح اليوم، بعد خسارة معسكره الأغلبية البرلمانية في انتخابات ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦م، في مواجهة جادي آيزنكوت الذي كُلّف بتشكيل الحكومة. وفي هذه المواجهة عاد نتنياهو إلى استخدام خطاب شديد الحدة ضد الأحزاب الفلسطينية، محذرًا من تشكيل حكومة تعتمد على دعمها، ومتهمًا إياها بالسعي إلى تدمير إسرائيل ودعم الإرهاب.

وتزداد حساسية المشهد مع انتقال قوى وشخصيات من اليمين القومي والديني المتشدد إلى مواقع مؤثرة في مؤسسات الحكم، وفي مقدمتها إيتمار بن جفير وبتسلئيل سموتريتش، إلى جانب الأحزاب الحريدية التي تمتلك وزنًا ائتلافيًا مهمًا، وإن كانت تختلف في طبيعتها وأولوياتها عن التيار القومي الديني الاستيطاني.

وتطرح الورقة سؤالًا مباشرًا: هل يمكن أن يكون جادي آيزنكوت هو الهدف المحتمل لاغتيال سياسي جديد، باعتباره أبرز منافسي نتنياهو في معركة تشكيل الحكومة، وقياديًا يرفض خطاب التحريض ويستحضر تجربة رابين؟

الإجابة التحليلية هي أن آيزنكوت يمثل شخصية تستحق متابعة مستوى التهديدات الموجهة إليها، بسبب موقعه السياسي والعسكري السابق، ومواجهته المباشرة مع نتنياهو واليمين المتطرف، لكن لا تتوافر حتى الآن أدلة تثبت وجود مخطط لاغتياله أو تهديد محدد يرقى إلى ذلك. كما أن الخطر لا ينبغي اختزاله في شخص آيزنكوت؛ فقد يمتد إلى النواب الفلسطينيين، والقيادات اليهودية المعارضة، والمواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل، إذا تحولت لغة التخوين ونزع الشرعية إلى مبرر للاعتداء.

وتتمثل الفرضية المركزية للورقة في أن إسرائيل لا تواجه بالضرورة اغتيالًا سياسيًا وشيكًا، لكنها تواجه اختبارًا خطيرًا لقدرة مؤسساتها على منع تكرار البيئة السياسية والأيديولوجية التي جعلت اغتيال رابين ممكنًا، خصوصًا في ظل تداخل نفوذ اليمين المتطرف مع أزمة الحكم، والاستقطاب القومي والديني، وضعف الثقة بين قطاعات من المجتمع والمؤسسات الرسمية.

أولا: اغتيال إسحاق رابين.. عندما تحول الخلاف السياسي إلى تبرير ديني للقتل

شكّل اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين عام ١٩٩٥م نقطة تحول في تاريخ إسرائيل، إذ كشف كيف يمكن أن يتجاوز الخلاف السياسي حدود المنافسة الديمقراطية، عندما يُوظَّف الخطاب الديني لتجريم الخصم ونزع الشرعية عنه. وقد استند القاتل، يجئال عمير، إلى تفسيرات دينية متطرفة لتبرير فعلته، في سياق معارضة اتفاقات أوسلو، ما أظهر خطورة تداخل التعصب الديني مع الصراع السياسي، وقدرته على تحويل الاختلاف إلى تحريض يمهد للعنف.

أ-حكومة رابين وأزمة الشرعية البرلمانية

شكّل فوز حزب العمل بقيادة إسحاق رابين في انتخابات ١٩٩٢م تحولًا مهمًا في السياسة الإسرائيلية، وأتاح تشكيل حكومة تبنت مسار التسوية مع الفلسطينيين، وتوج ذلك بتوقيع اتفاقيات أوسلو. لكن خروج

حزب شاس من الحكومة عام ١٩٩٣م أضعف الأغلبية الائتلافية، وأصبحت قدرة حكومة رابين على الاستمرار مرتبطة بدعم خمسة نواب فلسطينيين من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الديمقراطي العربي. وكانت هذه المسألة نقطة تحول في طبيعة الصراع السياسي؛ إذ لم يقتصر اعتراض اليمين على مضمون اتفاقيات أوسلو، وإنما امتد إلى التشكيك في شرعية الحكومة بسبب اعتمادها على أصوات عربية. ومن الضروري التمييز بين ثلاثة مستويات في هذه التجربة:

-**المشاركة الحكومية:** لم يكن النواب الفلسطينيون الخمسة أعضاء في الحكومة أو شركاء في توزيع الحقائب الوزارية.

-**الدعم البرلماني:** وفروا للحكومة دعمًا في التصويت على بعض القضايا والقرارات.

-**التأثير السياسي:** أصبح موقفهم مؤثرًا في قدرة الحكومة على الاستمرار وتنفيذ سياساتها.

وقد استُخدمت هذه المعادلة في الخطاب اليميني لتصوير حكومة رابين باعتبارها تستند إلى أغلبية غير صهيونية، وأنها لا تعبر عن الإرادة السياسية اليهودية. وهنا بدأت المشكلة تتجاوز الخلاف حول التسوية السياسية إلى التشكيك في حق النواب الفلسطينيين في التأثير في تشكيل الأغلبية البرلمانية.

ب-نتنياهو عام ١٩٩٥م.. من معارضة أوسلو إلى نزع شرعية رابين

كان بنيامين نتنياهو آنذاك زعيم المعارضة ورئيس حزب الليكود، وأحد أبرز الوجوه السياسية التي قادت التعبئة ضد حكومة رابين. وقد اتسم خطابه في بعض محطاته بتجاوز المعارضة السياسية التقليدية إلى التشكيك في وطنية رئيس الحكومة، وتصوير اتفاقيات أوسلو باعتبارها تهديدًا وجوديًا للدولة والهوية اليهودية. وتبرز ثلاث محطات أساسية في تقييم دوره:

١-**مظاهرة ساحة صهيون في القدس، ٥ أكتوبر ١٩٩٥م:** شارك نتنياهو في المظاهرة وألقى خطابًا من شرفة تطل على الحشد، في وقت شهدت فيه المظاهرة هتافات تصف رابين بالخائن والقاتل والنازي، وظهرت ملصقات تصوره بزي أدولف هتلر أو بملامح فلسطينية. وأصبحت الواقعة لاحقًا إحدى أبرز نقاط الجدل حول مسؤوليته السياسية والأخلاقية عن مناخ التحريض.

٢-**المشاركة في مسيرات استخدمت رموز الموت:** شارك نتنياهو في احتجاجات ضد رابين، من بينها مسيرة في رعنانا رافقتها رموز وتوابيت مرتبطة برئيس الحكومة وسياساته. وقد مثّل ذلك انتقالًا من التعبير عن رفض السياسات إلى استخدام صور رمزية للموت في مواجهة رئيس حكومة منتخب.

٣-**حدود مسؤوليته عن خطاب أنصاره:** تتمثل المسألة الأساسية في مسؤولية القيادة السياسية عن ضبط التجمعات التي تشارك فيها، ورفض تجاوزات أنصارها، وعدم السماح بتحول الاختلاف السياسي إلى تخوين وتهديد شخصي.

وقد اتهم منتقدو نتنياهو بأنه لم يستخدم نفوذه السياسي بالقدر الكافي لوقف خطاب التخوين والتهديد، وأنه استفاد من التعبئة اليمينية ضد رابين. لكن من الضروري الفصل بين المسؤولية السياسية والأخلاقية عن المناخ العام، والمسؤولية الجنائية المباشرة عن عملية الاغتيال. فلم يثبت أن نتنياهو أمر بقتل رابين أو شارك في التخطيط للجريمة أو تنفيذها.

جـ-لجنة شمجار.. ما الذي يمكن إثباته؟

يكتسب تقرير لجنة شمجار، التي حققت في اغتيال رابين، أهمية خاصة في تقييم هذه المرحلة؛ إذ أشار إلى دور قيادة الليكود، التي كان نتنياهو أحد أبرز أعضائها، في تأجيج التحريض ضد رئيس الحكومة.

وفي الوقت نفسه، ركزت اللجنة على إخفاقات الحماية الأمنية والتنسيق بين الشاباك والشرطة، ولم تكن مهمتها التحقيق الشامل في جميع الأسباب الاجتماعية والسياسية التي أنتجت البيئة التي وقعت فيها الجريمة.

وبناءً على ذلك، يمكن تحديد مستويات المسؤولية على النحو التالي:

نوع المسؤولية	التقدير
المسؤولية الجنائية	لم يثبت تورط نتنياهو في

المباشرة	التخطيط للاغتيال أو تنفيذه
المسؤولية السياسية	ترتبط بدوره في قيادة المعارضة والتعبئة ضد حكومة رابين
المسؤولية الأخلاقية	تتعلق بمدى التزامه برفض التخوين والتهديدات
المسؤولية عن المناخ العام	يتيح تقرير شمجار مناقشة دور قيادة الليكود في تأجيج التحريض

التوصيف هنا هو أن نتنياهو كان أحد أبرز الفاعلين السياسيين في معركة نزع شرعية حكومة رابين، وأن مسؤوليته السياسية والأخلاقية عن تلك المرحلة تظل موضوعًا مشروعًا للنقاش التاريخي، دون تحويلها إلى اتهام جنائي غير مثبت.

ثانيا: يجآل عمير.. كيف تحولت الأيديولوجيا المتطرفة إلى قرار اغتيال؟

مثّل يجآل عمير نموذجًا لتحول الأيديولوجيا الدينية المتطرفة إلى فعل عنيف؛ إذ لم يتعامل مع اتفاقات أوسلو بوصفها خلافًا سياسيًا قابلًا للنقاش، بل استند إلى تأويلات دينية متشددة اعتبرت تنازلات رابين عن الأراضي مخالفة لأحكام دينية. وفي مناخ اتسم بالتحريض والاستقطاب، تبلورت لديه قناعة بتبرير قتل رئيس الوزراء، فتحول الرفض الأيديولوجي إلى قرار اغتيال سياسي، نفّذه في ٤ نوفمبر ١٩٩٥م، مستهدفًا بذلك المسار السياسي برمته.

أ-من الخصومة السياسية إلى العدو الذي يجب إيقافه

لم يكن يجآل عمير، قاتل رابين، ينظر إلى رئيس الحكومة باعتباره خصمًا سياسيًا يختلف معه في الرأي، وإنما اعتبره شخصًا يهدد المصالح اليهودية بسبب سياساته تجاه الفلسطينيين واتفاقيات أوسلو. وقد استند عمير إلى تأويلات دينية متطرفة، أبرزها مفهوما "דין רודף حكم المُطارِد" و"דין מוסר قانون الواشي أو المُبلِّغ"، لتصوير رابين باعتباره شخصًا يهدد حياة اليهود ويستحق القتل وفق تفسيره الديني. ورفض القضاء الإسرائيلي تلك التبريرات، وأدان عمير بالقتل العمد، وحكم عليه بالسجن المؤبد.

وتكشف هذه التجربة عن خطورة انتقال الصراع من مستوى الاعتراض على القرار السياسي إلى مستوى تجريم صاحبه دينيًا، وتصوير التخلص منه باعتباره واجبًا أخلاقيًا أو دينيًا.

ب-دور الحاخامات والتيارات الدينية المتشددة

لم يكن التيار الديني الإسرائيلي كتلة واحدة مؤيدة لاغتيال رابين، ولم يثبت أن المؤسسة الحاخامية الإسرائيلية بمجملها أصدرت تفويضًا دينيًا بقتله. لكن بعض الحاخامات والتيارات المتشددة استخدمت تأويلات دينية لتجريم سياسات رابين، ووفرت بيئة فكرية ساعدت متطرفين على البحث عن مبررات دينية لمواقفهم. وتكمن الخطورة في أن الفرد المتطرف قد لا يحتاج إلى قرار رسمي أو موافقة جماعية؛ فقد يكفيه أن يجد خطابًا دينيًا أو سياسيًا يتيح له تفسير الخصم باعتباره خطرًا وجوديًا، ثم يتخذ قرار العنف بصورة فردية.

جـ-دلالة العبارة المنسوبة إلى عمير بشأن النواب الفلسطينيين

ورد في التحقيقات أقوال منسوبة إلى عمير بشأن اعتماد حكومة رابين على خمسة نواب فلسطينين، ومع ذلك، فإن دلالته السياسية تتفق مع السياق الذي أحاط بالجريمة: فقد أصبحت مسألة اعتماد حكومة رابين على الأصوات الفلسطينية إحدى أدوات نزع الشرعية عنها، وربطت بعض الخطابات بين مشاركة النواب الفلسطينيين وبين تهديد الهوية اليهودية للدولة. وهنا يظهر أحد أخطر أوجه العلاقة بين التحريض السياسي والعنف: عندما تتحول المشاركة الديمقراطية المشروعة إلى دليل مزعوم على الخيانة، يصبح استهداف من يدافع عنها أكثر قابلية للتبرير لدى المتطرفين.

ثالثا: نتنياهو في ٢٠٢٦م.. هل يتكرر نمط التحريض نفسه؟

يثير خطاب نتنياهو وحلفائه عام ٢٠٢٦م مخاوف من تجدد التحريض ونزع الشرعية عن الخصوم السياسيين، ما يعيد إلى الأذهان أجواء اغتيال رابين، دون أن يعني ذلك تطابق السياقين أو حتمية تكرار الاغتيال.

أ-عودة معركة الشرعية حول الأصوات الفلسطينية

تجددت إشكالية شرعية الأصوات الفلسطينية بصورة أكثر تعقيدًا بعد انتخابات الكنيست في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦م. وفق النتائج السياسية المنشورة، حصل معسكر نتنياهو على ٥٣ مقعدًا، بينما بلغ تمثيل معسكر آيزنكوت وحلفائه ٤٨ مقعدًا، وحصلت القوائم الفلسطينية مجتمعة على ١٩ مقعدًا. وأصبحت الأحزاب الفلسطينية عنصرًا مؤثرًا في حسابات تشكيل الحكومة. وقد كُلّف آيزنكوت بتشكيل الحكومة بعد حصوله على دعم برلماني أوسع في مشاورات الرئيس، رغم أن ذلك لا يعني أن جميع الأطراف التي أوصت به متفقة على شكل الحكومة أو على طبيعة العلاقة مع الأحزاب الفلسطينية.

ب-خطاب نتنياهو ضد الأحزاب الفلسطينية

في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦م، اتهم نتنياهو الأحزاب الفلسطينية بأن نتائجها الانتخابية تأثرت بالتزوير، دون تقديم أدلة تثبت وجود تلاعب منهجي بالانتخابات. ورفض قادة فلسطينيون هذه الاتهامات، فيما قالت الجهات الانتخابية إن نزاهة العملية لم تتعرض لتلاعب منهجي. ثم تصاعد الخطاب في ٧ و١٠ نوفمبر، عندما حذر نتنياهو من تشكيل حكومة تعتمد على دعم القائمة العربية الموحدة والقائمة المشتركة، واتهمهما بالسعي إلى تدمير إسرائيل ودعم الإرهاب. وكان لافتًا أن هذا الخطاب جاء في سياق مطالبته بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم أحزاب معسكره، بما فيها الأحزاب الدينية والحركات القومية المتشددة. وفي ١٣ نوفمبر، اتهم آيزنكوت نتنياهو بتغذية حملة عنصرية وعنيفة ضد المواطنين الفلسطينيين، في تصعيد مباشر للمواجهة السياسية بينهما.

جـ-أوجه التشابه بين ١٩٩٥م و٢٠٢٦م

يمكن رصد أوجه التشابه الأساسية على النحو التالي:

عام ١٩٩٥م	عام ٢٠٢٦م
التشكيك في شرعية حكومة رابين بسبب اعتمادها على النواب الفلسطينيين	التشكيك في شرعية حكومة محتملة تعتمد على الأحزاب الفلسطينيين
تصوير الأغلبية بأنها غير صهيونية	تصوير التحالف مع الأحزاب الفلسطينية باعتباره تهديدًا للدولة
ربط الخصوم السياسيين بالخيانة الوطنية	اتهام الأحزاب الفلسطينية بدعم الإرهاب والسعي إلى تدمير إسرائيل
تعبئة اليمين ضد حكومة رابين	تعبئة اليمين لمنع آيزنكوت من تشكيل حكومة بدعم فلسطيني
توظيف الهوية اليهودية في معركة شرعية الحكم	توظيف الهوية اليهودية والدينية في مواجهة المشاركة الفلسطينية

لكن التشابه لا يعني التطابق، ففي عام ١٩٩٥م كان نتنياهو زعيم المعارضة الذي ينافس حكومة قائمة، بينما يواجه اليوم احتمال فقدان السلطة، ويحاول منع خصومه من تشكيل حكومة جديدة بالاستناد إلى الأصوات الفلسطينية. كما أن طبيعة النظام الحزبي والتحالفات الدينية والقومية تغيرت خلال العقود الثلاثة الماضية.

د-هل نتنياهو هو "المحرض الأول" في المرحلتين؟

يمكن اعتبار نتنياهو الشخصية السياسية الأكثر وضوحًا في المقارنة بين المرحلتين؛ لأنه كان حاضرًا في قيادة التعبئة ضد رابين، ويقود اليوم مواجهة سياسية تستخدم نزع الشرعية عن الأحزاب الفلسطينية وخصومه. لكن وصفه بأنه "المحرض" لها مايبررها بشكل عام؛ وإن كان التحريض الذي سبق اغتيال رابين لم يكن نتاج شخص واحد، وإنما شاركت في تشكيله قيادات سياسية، وحاخامات متشددون، وجماعات أيديولوجية، وناشطون يمينيون، ووسائل تعبئة مختلفة. كان نتنياهو أحد أبرز قادة المناخ السياسي المحيط باغتيال رابين، وإن خطابه الراهن يعيد إنتاج بعض أدوات نزع الشرعية التي ظهرت في تلك المرحلة. والخطر لا يتمثل في أن نتنياهو يخطط بالضرورة لاغتيال خصومه، وإنما في أن استمرار خطاب التخوين والتهديد قد يسهم في جعل العنف ضدهم أكثر قابلية للتبرير لدى أفراد متطرفين.

رابعا: صعود الأحزاب الدينية والقومية المتطرفة.. ما الذي تغير منذ اغتيال رابين؟

منذ اغتيال رابين، انتقلت الأحزاب الدينية والقومية المتشددة من التأثير في السياسة الإسرائيلية إلى المشاركة المباشرة في الحكم، وتعاظم نفوذها في ملفات الاستيطان والأمن والهوية، ما غيّر موازين القوى داخل مؤسسات الدولة.

أ-انتقال التطرف من الهامش إلى مواقع التأثير

يمثل انتقال شخصيات مرتبطة باليمين القومي والديني المتشدد إلى مواقع حكومية وتنفيذية أحد أهم الفروق بين عام ١٩٩٥م والمرحلة الحالية. ففي السابق كانت بعض هذه الاتجاهات تعمل من خلال حركات احتجاجية وجماعات أيديولوجية، أما اليوم فقد أصبحت شخصيات منها جزءًا من الحكومة، ولها تأثير في السياسات الأمنية والداخلية والاستيطانية. ويبرز في هذا السياق إيتمار بن جفير، الذي انتقل من النشاط اليميني المتطرف إلى قيادة حزب القوة اليهودية وتولي وزارة الأمن القومي، وبتسلئيل سموتريتش الذي يقود التيار الصهيوني الديني ويملك نفوذًا سياسيًا في ملفات الاستيطان والضفة الغربية.

وتزداد حساسية هذا التحول لأن الخطاب الذي كان يُنظر إليه سابقًا باعتباره خطابًا هامشيًا أصبح حاضرًا في النقاشات الحكومية والبرلمانية.

ب-الأحزاب الحريدية.. قوة ائتلافية مختلفة

ينبغي عدم الخلط بين الأحزاب الحريدية، مثل شاس ويهدوت هتورا، وبين الأحزاب القومية الدينية المتشددة، فالأحزاب الحريدية تنطلق أساسًا من مصالح دينية ومجتمعية تتعلق بمكانة المؤسسات الدينية، والتعليم التوراتي، والإعفاءات من الخدمة العسكرية، والميزانيات المخصصة لمؤسساتها. أما التيار القومي الديني المتشدد فيربط الدين بمفهوم السيادة والأرض والاستيطان والهوية القومية، ويضم اتجاهات أكثر صدامية في التعامل مع الفلسطينيين والتسوية السياسية. ومع ذلك، فإن الأحزاب الحريدية قد تصبح عاملًا حاسمًا في حماية ائتلاف يميني أو إسقاط حكومة منافسة، بسبب قدرتها على ترجيح كفة الائتلافات المتقاربة.

وهنا تكمن أهمية موقف نتنياهو في خطابه الأخير؛ فقد خاطب الأحزاب الحريدية بصورة مباشرة، رابطًا بين دعمها له وبين حماية الهوية اليهودية ومكانة طلاب التوراة وقانون التجنيد.

جـ-القوة السياسية لا تعني بالضرورة تأييد الاغتيال

من الضروري التمييز بين قوة الأحزاب الدينية المتشددة، وبين تأييدها للعنف السياسي أو الاغتيال، فلا يجوز افتراض أن كل حزب ديني أو كل ناخب يميني يؤيد العنف، كما لا يجوز اعتبار كل معارض لاتفاقيات أوسلو مؤيدًا لقتل رابين. لكن الخطورة تكمن في ثلاثة احتمالات: أن يصبح الخطاب الديني المتشدد أداة لنزع الشرعية عن القرارات السياسية، وأن تتسامح قيادات سياسية مع التهديدات الموجهة إلى الخصوم، أو تتجنب إدانتها بوضوح، وأن يشعر أفراد متطرفون بأن العنف ضد الخصم السياسي يمكن تبريره دينيًا أو وطنيًا.

وتشير دراسات المشهد السياسي الإسرائيلي في ٢٠٢٦م إلى استمرار حضور قوائم اليمين المتطرف، وتداخلها مع مشروع سياسي يسعى إلى توسيع النفوذ القومي والديني وتقليص القيود المؤسسية.

د-بن جفير.. من رمز احتجاجي إلى مسؤول عن الأمن الداخلي

تكتسب شخصية بن جفير أهمية خاصة في المقارنة التاريخية؛ إذ كان شابًا في فترة ما قبل اغتيال رابين، وارتبط اسمه بواقعة نزع شعار سيارة رابين وإطلاق عبارة تهديدية فُسرت لاحقًا باعتبارها رمزًا للتصعيد ضد رئيس الحكومة، أما اليوم، فقد أصبح في موقع حكومي مسؤول عن الأمن القومي والشرطة.

وهذا التحول يثير سؤالًا استراتيجيًا يتجاوز شخصية بن جفير: ما حدود قدرة المؤسسات الأمنية على منع تسييس إنفاذ القانون، وضمان حماية الخصوم السياسيين والمواطنين الذين يتعرضون للتحريض؟

ولا يعني ذلك أن بن جفير مسؤول عن اغتيال رابين أو أن انتقاله إلى السلطة يثبت وجود توجه رسمي نحو العنف؛ لكنه يجعل سلوكه وخطابه وحدود نفوذه على أجهزة الأمن موضوعًا مهمًا في تقييم المخاطر.

خامسا: هل يكون جادي آيزنكوت هو رابين القادم؟

قد يجسد آيزنكوت بديلًا لرابين في مواجهة اليمين المتشدد، لكن اختلاف السياق ومواقفه السياسية يجعل تكرار تجربة رابين أمرًا غير محسوم.

أ-لماذا يبرز اسم آيزنكوت؟

يبرز اسم جادي آيزنكوت في النقاش حول احتمال الاغتيال السياسي لعدة أسباب، منها أنه أصبح المنافس السياسي الأبرز لنتنياهو في معركة تشكيل الحكومة، ويقود معسكرًا يسعى إلى تغيير سياسات الحكومة السابقة وإعادة ترتيب المؤسسات، ويواجه علنًا خطاب نزع الشرعية عن الأحزاب الفلسطينية، ويستحضر اغتيال رابين باعتباره تحذيرًا من نتائج التحريض السياسي، وشخصية عسكرية سابقة ذات مكانة عامة، ويمكن أن يصبح رمزًا لمعسكر سياسي يسعى إلى تغيير اتجاه الحكم.

وقد استحضر آيزنكوت ذكرى اغتيال رابين في ٤ نوفمبر ٢٠٢٦م، محذرًا من أن العنف لا يظهر فجأة، وإنما يمكن أن يكون نتيجة حملات مستمرة من التحريض والانقسام. كما انتقد نتنياهو وحلفاءه، وربط بين الخطاب الراهن والدروس المستفادة من اغتيال رابين.

ب-لماذا قد يتحول إلى هدف رمزي لدى المتطرفين؟

يمكن أن يصبح آيزنكوت، من الناحية النظرية، هدفًا رمزيًا لدى فرد متطرف إذا جرى تصويره باعتباره ممثلًا لمشروع سياسي يهدد المصالح القومية أو الدينية التي يتبناها ذلك الفرد. وقد تتفاقم هذه المخاطر إذا تزامنت عدة عوامل، منها تصاعد خطاب التخوين الشخصي ضده، واتهامه بأنه يهدد أمن إسرائيل أو هويتها بسبب تحالفاته السياسية، وتقديم دعمه المحتمل للأحزاب الفلسطينية باعتباره خيانة وطنية، وصدور تهديدات مباشرة من أفراد أو جماعات متطرفة، وتراجع الحواجز السياسية والاجتماعية التي ترفض العنف ضد الخصوم. لكن هذه العوامل تمثل مؤشرات تحليلية عامة، ولا تثبت أن آيزنكوت يواجه مخططًا فعليًا للاغتيال.

جـ-هل يختلف آيزنكوت عن رابين؟

هناك أوجه تشابه واختلاف مهمة:

وجه المقارنة	إسحاق رابين	غادي آيزنكوت
الخلفية العسكرية	رئيس أركان سابق	رئيس أركان سابق
الموقع السياسي	رئيس حكومة يقود مسار أوسلو	قائد معسكر يسعى إلى تشكيل حكومة جديدة
طبيعة الصراع	التسوية مع الفلسطينيين	أزمة الحكم والهوية والائتلافات
العلاقة بالأصوات الفلسطينية	الاعتماد على دعم خمسة نواب	احتمال الاعتماد على ١٩ نائبًا فلسطينيا

موقف اليمين المتشدد	اعتباره مهددًا للأرض والهوية	اتهامه بالاعتماد على قوى يُصورها اليمين باعتبارها معادية للدولة
مستوى الخطر	انتهى باغتيال فعلي	لا توجد أدلة منشورة على مخطط اغتيال

قد يكون التشابه الأهم أن كليهما يمثل شخصية عسكرية سابقة يمكن أن تدخل في صدام سياسي مع اليمين القومي والديني المتشدد حول مستقبل الدولة وعلاقتها بالفلسطينيين. لكن آيزنكوت لا يقود حاليًا مشروع أوسلو مماثلًا لمشروع رابين، كما أن موقعه السياسي وطبيعة الصراع الراهن مختلفان.

سادسا: من الأكثر عرضة للخطر؟ دوائر الاستهداف المحتملة

لا ينبغي حصر مخاطر الاغتيال السياسي في آيزنكوت وحده؛ إذ يمكن أن تتسع دائرة الاستهداف المحتملة لتشمل ثلاث فئات رئيسية:

١-**القيادات اليهودية المعارضة لليمين المتطرف:** تشمل آيزنكوت وشخصيات سياسية وعسكرية سابقة قد تتبنى مشروعًا لتغيير السياسات الحكومية، أو إعادة بناء المؤسسات، أو إقامة تفاهمات سياسية مع الأحزاب الفلسطينية، وتزداد حساسيتهم إذا جرى تصويرهم باعتبارهم يهددون الهوية اليهودية للدولة أو يتخلون عن الأمن القومي.

٢-**النواب الفلسطينيون داخل الكنيست:** تمثل هذه الفئة دائرة شديدة الحساسية؛ لأن التحريض ضد الأحزاب الفلسطينية قد يتحول إلى تهديد مباشر لأعضائها، وتكمن الخطورة في أن نزع الشرعية عن النواب الفلسطينيين لا يستهدف مواقفهم السياسية فحسب، بل قد يمتد إلى التشكيك في حقهم في المشاركة في الحكم أصلًا. وقد يصبح النواب الذين يدعمون تشكيل حكومة جديدة أو يشاركون في تفاهمات ائتلافية عرضة للتهديدات بسبب دورهم في تغيير موازين القوى.

٣-**المواطنون الفلسطينيون داخل إسرائيل:** هذه الدائرة أوسع من النخبة السياسية؛ فالمواطنون الفلسطينيون قد يتعرضون لتداعيات التصعيد السياسي والقومي حتى دون ممارسة نشاط سياسي. وتتداخل هنا عدة أنماط من المخاطر، منها العنف القومي الذي يستهدف الأفراد بسبب هويتهم، والجريمة المنظمة والعنف المسلح داخل المجتمع الفلسطيني، والاعتداءات الفردية ذات الدوافع الأيديولوجية، والتمييز أو ضعف الحماية المؤسسية، واستهداف التجمعات والاحتجاجات السياسية.

وتوضح حادثة شفاعمرو عام ٢٠٠٥م، عندما قتل عيدن نتان زادا أربعة مواطنين فلسطينيين في حافلة داخل المدينة، أن التطرف الفردي ذي الدوافع القومية يمكن أن يتحول إلى مجزرة ضد المدنيين. ولا يعني ذلك أن تكرار الحادثة أمر متوقع، لكنه يبرز أهمية عدم اختزال العنف المحتمل في اغتيال سياسي لشخصية بارزة فقط.

سابعا: سلسلة الانتقال من التحريض إلى الاغتيال السياسي

يمكن تحليل احتمالات العنف السياسي من خلال سلسلة من المراحل المتداخلة:

-**نزع الشرعية:** تصوير الخصم باعتباره لا يمثل الإرادة الوطنية أو الديمقراطية.

-**التخوين القومي:** ربط الخصم بمصالح خارجية، أو اتهامه بخيانة الدولة أو تهديد أمنها.

-**التديين الأيديولوجي:** تحويل الخلاف السياسي إلى صراع ديني أو وجودي، وتقديم التنازل السياسي باعتباره مخالفة للواجب الديني.

-**تطبيع التهديد:** التسامح مع الهتافات العدائية والتهديدات الشخصية، وعدم إدانتها بوضوح.

-**تراجع الردع المؤسسي:** ضعف المحاسبة، أو عدم تطبيق القانون بصورة متساوية، أو تسييس أجهزة الأمن.

-**العنف المادي:** قد ينتقل الصراع إلى اعتداءات فردية أو جماعية، وفي الحالات القصوى إلى اغتيال سياسي.

هذه السلسلة ليست مسارًا حتميًا، ولا تعني أن كل خطاب متطرف سيؤدي إلى اغتيال. لكنها تفسر كيف يمكن لبيئة سياسية واجتماعية أن تجعل العنف أكثر قابلية للحدوث والتبرير. وتكمن أهمية تجربة رابين في أنها أظهرت أن الجريمة قد ينفذها فرد واحد، لكن تصوراته ومبرراته قد تتشكل داخل بيئة أوسع من الاستقطاب والتحريض.

ثامنًا: أزمة الحكم والتصعيد الأمني.. هل يمكن أن يتداخل المساران؟

قد يؤدي تفاقم أزمة الحكم إلى تصعيد أمني متعمد أو توظيف التوترات الداخلية والخارجية لتوحيد الجبهة السياسية، ما يثير تساؤلات حول احتمالات تداخل الحسابات السياسية والأمنية وتأثيرها في مستقبل الاستقرار الإسرائيلي.

أ-أزمة تشكيل الحكومة

تواجه إسرائيل في نوفمبر ٢٠٢٦م أزمة سياسية تتعلق بصعوبة تشكيل حكومة مستقرة، فمعسكر نتنياهو يمتلك ٥٣ مقعدًا، بينما يمتلك معسكر آيزنكوت وحلفاؤه ٤٨ مقعدًا، وتملك القوائم الفلسطينية ١٩ مقعدًا. ويحتاج تشكيل الحكومة إلى أغلبية ٦١ عضوًا من أصل ١٢٠، ما يجعل الأحزاب الفلسطينية والقوى الحريدية عناصر مؤثرة في حسابات تشكيل الائتلاف. لكن الأرقام لا تعني أن جميع الأحزاب الفلسطينية أو اليهودية المعارضة تتبنى موقفًا موحدًا من المشاركة الحكومية، كما أن توصية النواب بتكليف آيزنكوت لا تعني بالضرورة التزامهم جميعًا بالتصويت لصالح حكومته.

ب-الملف الإيراني والقرار العسكري

تزداد حساسية الأزمة مع التقارير المتعلقة بإمكانية تصعيد عسكري تجاه إيران، في وقت تتواصل فيه مفاوضات تشكيل الحكومة. وقد حذر آيزنكوت نتنياهو من اتخاذ تحركات أمنية غير ضرورية خلال المرحلة الانتقالية، معتبرًا أن استخدام القوة في هذه الظروف قد يترك تداعيات خطيرة على الديمقراطية الإسرائيلية.

كما جرى لقاء أمني بين الطرفين في ١٢ نوفمبر، تلقى خلاله آيزنكوت إحاطة بشأن التحديات الأمنية والدبلوماسية. ومن الضروري التمييز بين وجود مخاوف سياسية منشورة بشأن توقيت العمليات العسكرية والرقابة عليها، وبين الادعاء بأن نتنياهو قرر شن حرب على إيران بهدف تعطيل تشكيل الحكومة أو الهروب من أزمته السياسية.

جـ-لجنة الخارجية والأمن والرقابة على القرار العسكري

تمثل لجنة الخارجية والأمن في الكنيست إحدى أهم أدوات الرقابة البرلمانية على المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية. وتزداد أهميتها خلال المرحلة الانتقالية، خصوصًا مع وجود خلافات بشأن حدود صلاحيات الحكومة القائمة، ومدى حق المعارضة في الاطلاع على المعلومات الأمنية، وطبيعة الرقابة على القرارات العسكرية الكبرى. وتتطلب هذه المرحلة ضمان عدم استخدام الملف الأمني لتحقيق مكاسب حزبية، وعدم تحويل التهديدات الخارجية إلى ذريعة لتهميش الرقابة البرلمانية.

تاسعا: السيناريوهات الاستشرافية لمستقبل الاغتيال السياسي في إسرائيل

تستند السيناريوهات التالية إلى التطورات المتاحة حتى نوفمبر ٢٠٢٦م، وهي مسارات محتملة مشروطة وليست تنبؤات مؤكدة.

السيناريو الأول: احتواء الأزمة وتشكيل حكومة بدعم عربي

-طبيعة السيناريو: نجاح آيزنكوت في تشكيل حكومة تستند إلى تفاهمات مع الأحزاب الفلسطينية، سواء من خلال المشاركة الحكومية أو الدعم البرلماني الخارجي.

-المؤشرات: اتفاق سياسي واضح بين الأطراف، والتزامات حكومية بشأن المساواة والأمن الشخصي في البلدات الفلسطينية، وإدانة صريحة للتحريض والتهديدات، وقبول القوى المشاركة بحق الأحزاب الفلسطينية في التأثير السياسي.

-النتائج المحتملة: قد يؤدي هذا المسار إلى تثبيت سابقة جديدة في العلاقة بين الأحزاب اليهودية و الفلسطينية، لكنه قد يواجه حملة سياسية وإعلامية من اليمين المتشدد، وربما تصاعدًا في التهديدات ضد آيزنكوت

والنواب الفلسطينيين. ولا يعني ذلك أن الاغتيال يصبح نتيجة متوقعة، وإنما أن نجاح المسار يتطلب حماية سياسية ومؤسسية واضحة.

السيناريو الثاني: تشكيل حكومة وحدة وطنية تستبعد الشراكة الفلسطينية

-طبيعة السيناريو: الوصول إلى تفاهم بين أحزاب يهودية من معسكرات مختلفة، بما يقلل الحاجة إلى دعم الأحزاب الفلسطينية.

-المؤشرات: تفاهمات بين الليكود والقوى الوسطية، وتنازلات متبادلة بشأن ملفات الأمن والخدمة العسكرية، واستبعاد الأحزاب الفلسطينية من المشاركة الحكومية، وتراجع الخلاف حول هوية الأغلبية الحاكمة.

-النتائج المحتملة: قد يخفف أزمة تشكيل الحكومة، لكنه قد يكرس الفجوة بين التمثيل الفلسطيني والتأثير الفعلي في صناعة القرار، ويعزز الاعتقاد بأن المشاركة الفلسطينية مقبولة فقط عندما لا تصبح حاسمة في الحكم.

السيناريو الثالث: استمرار المأزق السياسي وتصاعد التحريض

-طبيعة السيناريو: تعثر مفاوضات تشكيل الحكومة، واستمرار المواجهة بين نتنياهو وآيزنكوت، وتصاعد استخدام مسألة الأصوات الفلسطينية في تعبئة الجمهور.

-المؤشرات: استمرار الفيتو السياسي، وتكرار اتهامات عدم الولاء ضد النواب الفلسطينيين، وزيادة الهجمات الشخصية على آيزنكوت، واتساع الاحتجاجات والتوترات المجتمعية، وعدم إدانة التهديدات بصورة حاسمة.

-النتائج المحتملة: ارتفاع احتمالات الاعتداءات السياسية والمجتمعية، وتزايد الضغوط على النواب الفلسطينيين والقيادات اليهودية المعارضة لليمين المتطرف.

ويعد هذا السيناريو من المسارات التي تستحق المتابعة؛ لأنه قد يطيل أمد الاستقطاب دون أن يصل بالضرورة إلى اغتيال سياسي.

السيناريو الرابع: تصاعد نفوذ اليمين الديني والقومي المتشدد

-طبيعة السيناريو: استمرار اعتماد القوى السياسية على الأحزاب القومية والدينية المتشددة لضمان تشكيل الحكومات أو الحفاظ عليها.

-المؤشرات: تعزيز نفوذ بن جفير وسموتريتش وحلفائهما، وزيادة الاعتماد على الأحزاب الحريدية في الحسابات الائتلافية، وتصاعد الخطاب الديني والقومي في ملفات الحكم والأمن، وتراجع قدرة المؤسسات القضائية والرقابية على ضبط التجاوزات.

-النتائج المحتملة: اتساع حضور الخطاب المتشدد في المجال السياسي، وتزايد الضغوط على المعارضين والنواب الفلسطينيين، وارتفاع مخاطر العنف الفردي أو الجماعي إذا تزامن ذلك مع تراجع الردع المؤسسي.

السيناريو الخامس: تصاعد العنف السياسي أو وقوع اغتيال جديد

-طبيعة السيناريو: تزامن التحريض السياسي مع وجود أفراد متطرفين مستعدين لاستخدام العنف، وضعف المحاسبة، وتراجع قدرة المؤسسات على حماية الشخصيات العامة والمواطنين.

-المؤشرات: تهديدات مباشرة ومتكررة لشخصيات سياسية، ودعوات صريحة إلى قتل الخصوم أو تبرير قتلهم، والاعتداء على النواب أو مكاتبهم أو التجمعات السياسية، وظهور تأويلات دينية تبرر العنف ضد شخصيات محددة، وضعف التحقيق في التهديدات والاعتداءات، وظهور مؤشرات تنفيذية مستقلة على وجود تهديد فعلي.

-النتائج المحتملة: قد يتطور الوضع إلى اعتداءات فردية أو منظمة، وربما اغتيال سياسي إذا اجتمعت الدوافع الأيديولوجية مع فرصة التنفيذ وفشل الحماية الأمنية.

لكن هذا هو سيناريو الخطر الأعلى، وليس توقعًا بأن اغتيالًا جديدًا أصبح وشيكًا أو أن آيزنكوت هو المستهدف حتمًا.

العاشر: مؤشرات إنذار لرصد خطر الاغتيال

تحتاج المؤسسات الإسرائيلية إلى منظومة متابعة لا تكتفي برصد التصريحات السياسية، بل تميز بين الخطاب العدائي العام والتهديد المحدد الذي قد يتحول إلى خطر فعلي.

المؤشر	الدلالة
تكرار وصف الخصوم بالخونة أو أعداء الدولة	اتساع نزع الشرعية
تهديدات مباشرة لشخصية سياسية	ارتفاع الخطر الشخصي
الدعوة الصريحة إلى قتل الخصوم	تجاوز خطير للحدود السياسية
تبرير العنف بتأويلات دينية	انتقال الصراع إلى مستوى أيديولوجي
الاعتداء على النواب أو التجمعات	انتقال الاستقطاب إلى العنف المادي
عدم التحقيق في التهديدات	تراجع الردع المؤسسي
تسييس أجهزة الأمن	تآكل الثقة في المؤسسات
تكرار الاعتداءات القومية ضد المواطنين الفلسطينيين	اتساع الخطر المجتمعي

ولا ينبغي اعتبار مؤشر واحد دليلًا على قرب وقوع اغتيال؛ إذ يجب تقييم التهديد وفق مصداقيته، ومصدره، وطبيعته، ووجود قرائن مستقلة على تطوره إلى خطر فعلي.

الحادي عشر: مسؤولية المؤسسات الإسرائيلية عن منع تكرار اغتيال رابين

تقع على عاتق المؤسسات السياسية والأمنية والقضائية والإعلامية الإسرائيلية مسؤولية منع تكرار اغتيال رابين، عبر مواجهة التحريض السياسي، وحماية الشرعية الديمقراطية، ومحاسبة دعاة العنف، وعدم السماح بتحول الخلافات الأيديولوجية إلى تهديد للحياة السياسية والسلم المجتمعي.

أ-جهاز شاباك

تتمثل مسؤوليته في تقييم التهديدات الموجهة إلى القيادات السياسية والنواب، ومواجهة العنف السياسي وفق القانون، وتقديم تقديرات مهنية مستقلة بعيدًا عن الحسابات الحزبية.

ب-الشرطة

تقع عليها مسؤولية حماية المواطنين والنواب والتجمعات السياسية، والتحقيق في التهديدات والاعتداءات، ومنع الإفلات من العقاب، وضمان عدم التمييز في إنفاذ القانون.

جـ-القضاء

يتعين عليه حماية حرية العمل السياسي والمشاركة البرلمانية، ومحاسبة التحريض الذي يتجاوز حدود القانون، مع الحفاظ على التمييز بين حرية التعبير والتهديد والتحريض المباشر على العنف.

د-الكنيست

يتعين على الكنيست حماية حقوق جميع أعضائه، وعدم تحويل الأغلبية البرلمانية إلى وسيلة لإقصاء الأقلية أو التشكيك في حق النواب الفلسطينيين في المشاركة السياسية.

هـ-القيادات السياسية والدينية

تتحمل القيادات السياسية والدينية مسؤولية خاصة في رفض استخدام الدين والهوية القومية لتبرير العنف، وإدانة التهديدات ضد الخصوم، وعدم توفير غطاء سياسي أو أخلاقي للمعتدين.

الثاني عشر: رؤى وتوصيات استراتيجية

تتطلب مواجهة مخاطر العنف السياسي في إسرائيل استراتيجية مؤسسية شاملة تعالج جذور الاستقطاب، وتحدّ من التحريض والتطرف، وتعزز استقلال القضاء وسيادة القانون، وتعيد الاعتبار للحوار السياسي، بما يحول دون تكرار سيناريو اغتيال رابين وتداعياته على استقرار النظام السياسي.

- **للقيادات السياسية الإسرائيلية:** رفض خطاب التخوين والتهديد ضد الخصوم السياسيين، والتمييز بين الاعتراض على السياسات وبين نزع شرعية أصحابها، وإدانة التهديدات ضد آيزنكوت والنواب الفلسطينيين وجميع الشخصيات العامة دون انتقائية، وعدم استخدام الهوية القومية أو الدينية معيارًا لشرعية المشاركة البرلمانية، ووضع حدود واضحة أمام خطاب التحريض الصادر عن الحلفاء أو الشركاء السياسيين.
- **للمؤسسات الأمنية والقضائية:** تطوير تقييم مستقل للتهديدات الموجهة إلى الشخصيات السياسية، والتحقيق الجاد في التهديدات والاعتداءات القومية والسياسية، وتعزيز التنسيق بين الشاباك والشرطة والنيابة والقضاء، وضمان عدم تسييس إجراءات الحماية الأمنية، وتوفير حماية متساوية للقيادات اليهودية والفلسطينية والاحتجاجات السياسية.
- **للأحزاب الفلسطينية:** بلورة حد أدنى مشترك من المطالب السياسية والمدنية، وعدم اختزال دور الأصوات الفلسطينية في إسقاط نتنياهو، وربط أي دعم حكومي بالتزامات واضحة بشأن الأمن والمساواة والميزانيات، وتوثيق التهديدات والتحريض ومتابعتها قانونيًا، ورفض الانجرار إلى الاستقطاب الذي يستهدف تصوير المواطنين الفلسطينيين باعتبارهم طرفًا خارج النظام السياسي.
- **للمعارضة الإسرائيلية:** عدم استخدام الأحزاب الفلسطينية مجرد أداة انتخابية أو برلمانية، والانتقال من الدعم التكتيكي إلى تفاهمات سياسية معلنة، ورفض التحريض ضد النواب الفلسطينيين حتى عندما تكون مواقفهم السياسية محل خلاف، وضمان أن تكون حماية الديمقراطية والمواطنة المتساوية جزءًا من برنامج الحكومة البديلة.

الخاتمة

تكشف المقارنة بين اغتيال إسحاق رابين والأزمة السياسية الراهنة أن إسرائيل تواجه أزمة تتجاوز التنافس بين نتنياهو وآيزنكوت، وتتصل بطبيعة العلاقة بين الديمقراطية والهوية اليهودية، وحدود المشاركة الفلسطينية، ودور القوى الدينية والقومية المتشددة في تحديد شرعية الحكم.

لقد كان نتنياهو عام ١٩٩٥م أحد أبرز قادة المعارضة الذين شاركوا في التعبئة ضد حكومة رابين، وأصبح اليوم أحد أبرز قادة المواجهة السياسية التي تستهدف منع تشكيل حكومة بدعم فلسطيني. وهذا التشابه يمنح المقارنة أهمية تاريخية وسياسية، لكنه لا يسمح بالقول إن نتنياهو يخطط لاغتيال خصومه، أو إنه المسؤول الجنائي عن اغتيال رابين.

أما التحول الأكثر أهمية في المرحلة الراهنة، فيتمثل في أن القوى القومية والدينية المتشددة لم تعد جميعها خارج مؤسسات الحكم؛ بل أصبح بعضها يمتلك مواقع تنفيذية ونفوذًا ائتلافيًا مؤثرًا، وهذا يضاعف أهمية السؤال المتعلق بقدرة المؤسسات الإسرائيلية على ضبط الخطاب المتطرف، ومنع توظيف السلطة والأجهزة الأمنية في الصراع الحزبي.

وفي هذا السياق، يبرز جادي آيزنكوت بوصفه الشخصية الأكثر حساسية في المواجهة الحالية مع نتنياهو، لا بسبب تعرضه لمخطط اغتيال، وإنما بسبب موقعه السياسي، وخلفيته العسكرية، وموقفه من التحريض، وقدرته المحتملة على إعادة تشكيل السلطة. وقد يكون آيزنكوت هدفًا رمزيًا لدى أفراد متطرفين إذا جرى تصويره باعتباره ممثلًا لمشروع يهدد الهوية القومية أو الدينية التي يتبنونها؛ لكن هذا الاحتمال يظل تقديرًا افتراضيًا لا يرتقي إلى مستوى التهديد المثبت.

والخطر الأوسع لا يقتصر على آيزنكوت، بل يشمل النواب الفلسطينيين الذين قد يصبحون هدفًا للتهديد بسبب دورهم في تشكيل الحكومة، والمواطنين الفلسطينيون الذين قد يتحملون تبعات تصاعد الخطاب القومي والعنصري، إلى جانب القيادات اليهودية المعارضة للتيارات المتشددة.

كما أن احتمالات التصعيد العسكري الخارجي، ولا سيما في الملف الإيراني، قد تتفاعل مع أزمة الحكم وتؤثر في طبيعة المجال السياسي الداخلي. لكن لا توجد أدلة كافية للجزم بأن أي تحرك عسكري محتمل سيُستخدم بالضرورة لتعطيل تشكيل الحكومة أو تفادي الرقابة البرلمانية.

يمكن تلخيص الورقة في خمس نتائج:

أولًا: نتنياهو هو الحلقة السياسية الأوضح التي تربط بين مناخ عام ١٩٩٥م والواقع الراهن في عام ٢٠٢٦م؛ فقد كان أحد أبرز قادة التعبئة ضد رابين، ويستخدم اليوم خطابًا يعيد إنتاج بعض أدوات نزع الشرعية عن الخصوم والأحزاب الفلسطينية.

ثانيًا: لا يمكن اختزال التحريض في نتنياهو وحده؛ فالقوى الدينية والقومية المتشددة، وبعض الحاخامات والتيارات الأيديولوجية، تمثل عناصر مؤثرة في البيئة التي يمكن أن يتشكل فيها العنف السياسي.

ثالثًا: انتقال شخصيات من اليمين المتطرف إلى مواقع الحكم يمثل تطورًا جوهريًا مقارنة بعام ١٩٩٥م، لأنه يضع الخطاب المتشدد على تماس مباشر مع مؤسسات الدولة والأمن الداخلي.

رابعًا: آيزنكوت هو أحد أبرز الأسماء التي تستحق المتابعة في تقييم مخاطر العنف السياسي، لكنه ليس هدفًا مثبتًا للاغتيال. كما أن النواب الفلسطينيين والمواطنين الفلسطينيين والقيادات اليهودية المعارضة يمثلون دوائر أخرى محتملة للتهديد والاعتداء.

خامسًا: لا تكمن القضية الاستراتيجية في تحديد اسم "رابين القادم"، وإنما في منع تكرار الظروف التي سمحت بانتقال التحريض إلى جريمة اغتيال.

إن أخطر ما يمكن أن تواجهه إسرائيل ليس مجرد اغتيال سياسي جديد، بل أن يصبح الاغتيال نتيجة محتملة ومفهومة لدى بعض المتطرفين في سياق صراع على هوية الدولة وشرعية الحكم. وعندما يتحول الخلاف السياسي إلى اتهام بالخيانة، ويتحول الخصم إلى عدو وجودي، ويُستخدم الدين لتبرير العنف، وتتراجع قدرة المؤسسات على الردع، فإن الديمقراطية تصبح مهددة من داخلها.

لقد اغتيل إسحاق رابين لأن فردًا متطرفًا قرر أن الاعتراض السياسي لا يكفي، وأن القتل يمكن أن يصبح وسيلة لإيقاف مسار سياسي. أما الاختبار الذي تواجهه إسرائيل اليوم فهو ما إذا كانت قد تعلمت من تلك الجريمة، أم أنها تعيد إنتاج بعض المناخات التي سبقتها، ولكن في ظل قوة أكبر للأحزاب القومية والدينية المتشددة، واستقطاب أكثر تعقيدًا، وصراع جديد حول دور المواطنين الفلسطينيين في صناعة القرار.

والدرس الأهم أن مسؤولية منع الاغتيال السياسي لا تقع على أجهزة الحماية وحدها، بل تبدأ من القيادات السياسية والدينية التي يتعين عليها ألا تجعل من التحريض أداة للمنافسة، وألا تسمح بتحويل الخصومة السياسية إلى مبرر للعنف.